"علم عِلَل الحديث" والكتبُ المؤلَّفةُ فيه: عرضٌ علميٌّ مُوجَزٌ

د. سيد عبد الماجد الغَوْري[1]

ملخص البحث

يُعَدُّ "عِلمُ عِلَل الحديث" أحدَ أجَلِّ العلوم في الحديث النبوي مكانةً وأهميةً، وقد وردت في بيان خُطورته وفوائد دراستِه أقوالٌ كثيرةٌ من أجلة الْحُفَّاظ والمحدِّثين، لكنه على الرَّغم مِن ذلك لم يَحْظَ لدى العلماء المتقدِّمين بعنايةٍ خاصَّةٍ بإفراده بالتأليف، إلاَّ أنَّهم قد تكلَّموا عنه في كتبهم ضِمْنَ عامَّةِ مباحث علوم الحديث وأصوله. الأمرُ الذي حفز بعضَ العلماء المعاصرين على إفراد هذا العِلم بالتأليف، فظهر لهم فيه العديدُ من الكتب، وعرَّفوا فيها مباحثَه ومسائلَه وقواعدَه. وهذه الكتبُ على كثرتها لا يُغني بعضُها عن بعضٍ، فكلُّ واحدٍ منها يتميَّز بخصائص يخلو عنها غيرُه، فيجب على الدارسين والمتخصِّصين في الحديثِ النبويِّ الوقوفُ عليها والاستفادةُ منها؛ لذلك تراءى للباحث أن يتناول في هذا البحثِ عرضاً مُوجَزاً لتلك الكتب، فاستهلَّه بتعريف هذا العِلم من بعض أجلى جوانبه، ثم تعرَّض لتعريف الكتب المؤلَّفة فيه.

الكلمات المفتاحية: العلم. العلل. الحديث. الكتب. العرض. المنهج.

مقدِّمة البحث:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتم أنبيائه وأفضل مُرسَليه مُحَمَّد المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيِّبين الطَّاهِرين، وأصحابِه الكِرام أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ "علوم الحديث النبوي" مِن أشرف العلوم الإسلامية على الإطلاق بعد العِلْم بالقرآن الكريم، وتندرج تحت تلك العلومِ علومٌ كثيرةٌ مِثل: "عِلْم مُصطلَح الحديث"، و"عِلْم الرِّجال"، و"عِلْم الْجَرْح والتعديل"، و"عِلْم تخريج الحديث"، و"عِلْم دراسة الأسانيد" وغيرها، ومِن أهَمّ هذه العلومِ وأدَقِّها وأغمَضِها هو: "عِلْمُ عِلَل الحديث"، الذييَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديثالنبوي، ويكشف أوهامَ الرُّوَاةِ الثِّقاتِ التي وقعت منهم في رواياتهم؛ لذلك يُعتبَر هذا العِلْمُ أشدَّ علوم الحديث صُعوبةً، وأكثَرها غُموضاً، ولهذا السبب لم يَبرُز في هذا العِلْمِ عبر القرون إلاَّ القلائلُ من العلماء المتضلِّعين فيه كما برزوا في بقية علوم الحديث وألَّفوا فيها.

---

[1] معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (كويس) – ماليزيا.

لكنَّ هذا العِلْم مع أهميته القصوى ومكانته الرفيعة وفوائده الكثيرة؛ فقد ظَلَّ عديمَ العنايةِ بالتأليف فيه، إذْ بدأ التَّوَجُّهُ إليه متأخّراً جدّاً، حيث ظهر العديدُ من الكتب المفيدة فيه، إلاَّ أنها لم تَحْظَ بالتعريف عنها، الأمرُ الذي دفعني إلى تَناوُله في هذا البحث المتواضع.

أمَّا محتويات البحث فقد وزعّتُها على ثلاثة مباحث، أوّلها يقدِّم نبذةً عن "علم عِلَل الحديث" مِن أبرز جوانبه، والثاني يقدِّم منهجاً عِلميّاً في دراسته والتمكُّنِ منه، أمّا الثالث فهو يختصّ بجوهر موضوع البحث، ويعرض تعريفاً مُوجَزاً للكتب المؤلَّفة فيه قديماً وحديثاً مع بيان خصائص كلٍّ منها باختصار.وختمتُ البحثَ بذكر بعض أهمّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال إعدادي له.

المبحث الأول: نبذةٌ عن "عِلْم عِلَل الحديث" وأهميته وفوائده وأسبابِ وقوع "العِلَّة" في الحديث:

يتناول هذا المبحث تعريفاً مختصراً لعلم عِلَل الحديث وأهميته وفوائد دراستِه، ثم يذكر أهمَّ سببٍ تقع لأجله العِلَّةُ في أحاديث الثِّقات.

المطلب الأول: تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث" وأهميته وفوائد دراسته:

(أ) تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث":

هو عِلْمٌ يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث، كوَصْلِ مُنقَطِعٍ، ورَفعْ موقوفٍ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك[٢] من الأمور التي تقع في أحاديث الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ وغيرِهم وَهَماً منهم.

(ب) أهمية "عِلْم عِلَل الحديث":

ولَمَّا كان هذا العِلمُ خَفِيّاً غامِضاً؛ كان إدراكُه مِن أصعب الأمور وأغمَضِها وأدَقِّها، ولما كانت العِلَّةُ تَكثُر في أحاديث الثِّقَات فيعتمد عامَّةُ النَّاظِرين على كَوْن الثِّقَةِ ثِقَةً، ويَقبَلون حديثَه تحسيناً للظَّنِّ به وبحديثه، فيُصَحِّحون الْمُعَلَّ. وفيه من الْخُطُورة ما لا يُقادَر قَدْرُه، بحيث يُنسَب إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ أو شيءٌ آخَر مِمَّا لم يَثبُت عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[٣].

---

[2] انظر: مُحَمَّد عجاج الخطيب، **أصول الحديث علومه ومصطلحه**، (جدة: دار المنارة، ط٧. ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)، ص: ٢٩١.

[3] انظر: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**، (القاهرة: دار الإمام أحمد، ط١. ١٤٢٦هـ)، ص: ٢٠.

ولأجل ذلك فقد قِيْلَ في وصف هذا العِلْم: إنه أَغمَرُ علومِ الحديثِ وأعظَمُها وأدَقُّها وأعمَقُها، فلذلك لا يَحِقُّ لأحدٍ الخوضُ فيه ما لم يكن مِن المتمكِّنين منه؛ ولهذا السَّبَبِ لم يَخُضْ غِمَارَه مِن العلماء السَّابقين إلاَّ القلائلُ.

(جـ) فوائدُ دراسة "عِلْم عِلَل الحديث":

ومن أبرز فوائد دراسته:

١) أنَّه يُعين على كشف القَوادِح الْخَفِيَّة في سَنَد الحديث ومَتْنِه.

٢) وأنَّ دراسته تكوِّن لدى الطُّلاَّبِ الدِّقَّةَ في النَّقْد، وتُمكِّنهم من التَّعَامُل مع ألفاظ ومُصطلَحات أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه.

٣) وأنَّه يُتِيْحُ للطُّلاَّبِ فرصةَ التطبيقِ العَمَلِيّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث، فهذا العِلْمُ لهممَيْدَانٌ عمليٌّ لذلك، وهم يجدون في مصادر عِلَل الحديثِ كثيراً من القَوادِح الظَّاهرة والْخَفِيَّة، والجُرْحِ الظَّاهرِ، وإذا جَمَعوا بين القواعد النظرية في كتب علوم الحديث، والتطبيقِ في كتب عِلَل الحديث؛ تتحقَّق لهم فائدةُ قراءتِهم السَّابِقَةِ لعِلْم الْمُصْطَلَح كاملةً[٤].

المطلب الثاني: أسبابُ وقوع "العِلَّة" في الحديث:

"العِلَّة" جمعُ "عِلَلٍ"، ومعناها: الْمَرَضُ[٥]. وفي الاصطلاح: هي سببٌ غامِضٌ خَفِيٌّ يَقدَح في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ منه السَّلامةُ[٦].

وتقع العِلَّةُ في أحاديث الثِّقَاتِ لأسبابٍ كثيرةٍ، ومن أهمِّها: "الوَهَمُ"، وهو عند المحدِّثين بمعنى: "خَلَلٍ" يَشمَل كُلَّ خطأٍ في الإسناد أو الْمَتْن أو فيهما معاً، أو زيادةٍ، أو نُقْصانٍ، أو تحريفٍ، كوَصْل الْمُرسَلِ، ورَفْعِ الموقوفِ، وإبدالِ إسنادٍ بآخَر، وتغييرٍ في ألفاظ الحديث، إلى غير ذلك من أنواع الأوهام[٧].

---

[4]انظر: العتر، نور الدين، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث، (دمشق**: دار القلم، ط٢. ١٤١٧هـ)، ص: ١٦، ١٧، ومعبد عبد الكريم ومُحَمَّد نصر الدسوقي اللبان، **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**، (القاهرة: مكتبة الإيمان، ط١. ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م)، ص: ٧٣.

[5]انظر: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. **لسان العرب**. (بيروت: دار صادر. ط٣. ١٤١٤هـ)، (١٠/٢٦٠، ٢٦١).

[6]انظر:ابن الصَّلاح الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. (دمشق: دار الفكر. ط١. ١٤٢١هـ). ص: ٩٠.

[7]انظر:الوريكات،**الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، ص: ٢٩، ٣٠.

و"الوَهَمُ" أهَمَّ سببٍ من أسباب وُقوع "العِلَّة" في الحديث،فهو من جِبِلَّة الإنسان، ولا يَسْلَم منه أيُّ بَشَرٍ مع كَوْنه موصوفاً بالضَّبْط التَّامّ، فقد وَقَع في الوَهَمِ والخطأِ الكثيرُ من الرُّوَاة الثِّقَات والْحُفَّاظ والمحدِّثين، قال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن (ت٢٣٣هـ): "مَن لا يُخطِئ في الحديث؛ فهو كَذَّابٌ"[٨]، وقال الإمامُ عبد الله بن الْمُبارَك (ت١٨١هـ): "مَن ذا يَسْلَم مِن الوَهَم؟!"[٩]، وقال الإمامُ أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيُّ (ت٢٧٩هـ): "لم يَسْلَم مِن الخطأ والغَلَطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حِفْظهم له"[١٠]، وقال الإمامُ ابن عَدِيّ الْجُرْجَانِيّ (ت٣٦٥هـ): "الثِّقَةُ وإنْ كان ثِقَةً فلا بُدَّ فإنه يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء"[١١].

إنَّ جميع هذه الأقوال تَدُلُّ علىأنه قلَّما سَلِمَ من الوَهَم والخطأ أحدٌ من رُوَاة الحديثِ الثِّقَاتِ، فطبائعُهم البَشَرِيَّةُ مُعَرَّضةٌ لهما؛ لذلك لم يَترُك الأئمَّةُ النُّقَّادُ أحداً من الثِّقَات لمجرَّد ما وَقَع لهم مِن الوَهَم والخطأ في أحاديث إنْ صَحَّت عدالتهم.

لكنَّهم احتاطوا غايةَ الاحتياطِ في الرِّواية عمَّن وقعوا في الوَهَم، وتَحَرَّوْا في ذلك أشَدَّ التَّحَرِّي، ووضعوا لذلك شرطَين في غاية الأهمية في قَبُول "الصحيح" و"الْحَسَن"، وهما: "عَدَمُ الشُّذُوْذِ"، و"عَدَمُ العِلَّةِ الْخَفِيَّةِ".

وهذان الشَّرطان حارِسان أمينان يَكشِفان أيَّ وَهَمٍ يقع من الرَّاوي الثِّقَة الحافظ[١٢]. وثَمَّة أسبابٌ أخرى غير "الوَهَم" تقع لأجلها العِلَّةُ في أحاديث الثِّقات، فهي تندرج تحت "الوَهَم" وتتبع له[١٣].

المبحث الثاني: المنهجُ العِلميُّ في دراسة "عِلْم عِلَل الحديث":

كما ذكرتُ فيما تقدَّم بأنَّ هذا العِلْم مِن أغْمَض أنواع علوم الحديثِ وأدَقِّها، حتى قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ) في دِقَّة وغموض هذا العِلم: "معرفةُ عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ، فلو قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أين

---

[8] ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي، **تاريخه**،(برواية عباس الدوري)، تحقيق: الدكتور أحمد مُحَمَّد نور سيف، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط١. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م): (١٤١/٢).

[9] ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**: (٤٣٦/١).

[10] المرجع السابق: (١٥٣/١).

[11] ابن عدي، عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختارعزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط١. ١٤٠٩هـ): (٣٨٥/٥).

[12] انظر:عتر، نور الدين الحلبي،**لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، (دمشق: دار القلم، ط٢، ١٤١٧هـ)، ص: ٥٣.

[13] مثل: "خِفَّة الضَّبْطِ"، و"سُلُوْكِ الْجَادَّة"، و"الاختلاطِ"، و"التدليسِ"، و"التصحيفِ"،و"روايةِ الحديثِ بالمعنى"، و"اختصارِ الحديثِ"، و"قِلَّةِ الصُّحْبَةِ للشَّيخ والْمُمارَسةِ لحديثه"، و"تَشَابُهِ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَبِ" وغيرها، وقد بسطتُ الكلام عنها في كتابَيَ: "الميسَّر في علم عِلَل الحديث"، و"علم عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمته وكتبه"، كما عرَّف أيضاً بتلك الأسبابِ بعضُ مَن ألَّف في هذا العلم مِن العلماء المعاصِرين.

قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك"[١٤]، وقولُه أيضاً: "إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ"[١٥].

وقد يُشعِر هذان القولان بأنَّ هذا العِلم ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانة، وأنَّ فيه أمراً غَيْبِيّاً لا يَعتمِد على أسبابٍ علميةٍ، ولا يَستنِد أصحابُه إلى قواعدَ عِلميةٍ وحُجَجٍ يقينيةٍ في النَّقْد.

مع أنه في واقع الأمر ليس كذلك، فإنَّ كُلَّ مَن تَأمَّل في نَقْد أئمَّةِ هذا العِلم وإعلالِهم للأحاديث؛ يُلاحِظ أنَّهم يَستنِدون في كلِّ ذلك على مبادئ مُقَرَّرةٍ، وقواعدَ مُسَطَّرةٍ، وقد لا يَظهَر ذلك لغير الْخَبِيْرِ بهذا الفَنّ.

وخلاصةُ ما سبق: أنَّ التضلُّع في هذا العِلم لا يَتأتَّى لأحدٍ إلاَّ بعد جدٍّ واجتهادٍ وصبرٍ ومُثابَرةٍ في طلب الحديث النبوي روايةً ودرايةً، واطّلاعٍ واسعٍ على أحوال رجاله جرحاً وتعديلاً، ومعرفة تامّة بالمرويّات صِحَّةً وضَعْفاً. فمَن يَرغَب في دراسة هذا العِلم والتمكُّنِ منه فعليه اتّباعُ منهجٍ علميٍّ قويمٍ يُرشِده إلى ذلك، مثل الذي يُذكَر فيما يأتي:

١) أن يُلِمَّ أوّلاً بـ"عِلْم مُصْطَلَح الحديث" إلماماً كاملاً، حِفْظاً وفَهْماً وتَدَبُّراً؛ حيث تكون له دِرايةٌ جيّدةٌ بقواعد القَبُولِ والرَّدِّ، متى يُقبَل الحديثُ؟ ومتى يُرَدُّ؟ وهذه تَكمُن في دراسة "عِلْم مُصْطَلَحِ الحديث".
وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ الكثيرُ من الكتب القيّمة، ومن أحسنها وأنفعها للمتقدِّمين: "شرح نُخْبَة الفكر" للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ): وقد لا تَخْلُو بعض عباراته من الإغلاق والغموض، لذلك يَحسُن للطالب أن يستمدَّ في حلِّها مِن أحد شروحه المعتبَرة[١٦].و"علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣هـ): وهو مِن أقدم وأجَلّ الكتب في هذا العلم، وقد أُلِّفَتْ في شرحه واختصاره ونظمه كتبٌ كثيرةٌ.ويُعَدّ هذان الكتابان من أُمَّهات كتب أصول هذا العِلم، فليبدأ الطالبُ بقراءة الكتاب الأوّل، ثُمّالثاني على شيخٍ مُتمكِّنٍ من علوم الحديث، أو أستاذٍ جامعيٍّ متخصِّصٍ فيها.

ثُمّ يُقبِل على قراءة ما أَلَّفَه العلماءُ المتأخِّرون من الكتب المفيدة في هذا العِلم، لاسِيَّما: "تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي": للحافظ جلال الدين السُّيوطي (ت٩١١هـ)، و"فتح الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث": للحافظ مُحَمَّد بن

---

[14] الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: ١١٢، ١١٣، وانظر: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، (بيروت: دار الملاح، ط١. د.ت): (٤٧٠/١).

[15] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي، **علل الحديث**، (القاهرة: الدار السلفية، ط١. د.ت): (٣٨٩/١).

[16] مثل شرح الشيخ علي القارئ الْهَرَوي (ت١٠١٤هـ) أو شرح الشيخ عبد الرَّؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١هـ)، أو شرحِ أحد العلماء المعاصرين مثل شرح الشيخ حاتم بن عارف العَوْني والشيخ أبي *معاذ طارق* بن عوض الله بن مُحَمَّد.

عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢هـ)،وهما بمثابة موسوعةٍفي هذا العِلم، خاصَّةً الكتاب الأخير، الذي يشرح شرحاً وافياً لكل مسألةٍ من مسائله وغموضٍ من غوامضه.

ثُمّ يَنبغي للطالب أن يُطالِع بعضَ ما أَلَّفَه العلماء المعاصرون من الكتب النافعة في هذا العِلم، وهي إن لا تَشتمِل كثيراً على جديدٍ وإبداعٍفيه، لكنها تمتاز بحُسْن الترتيب والتسهيل، وجَوْدَةِ الأسلوب لمواد كتب المتقدِّمين، مثل: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" للدكتور مُحَمَّد بن مُحَمَّد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و"منهج النَّقْد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عِتْر،و"تحرير علوم الحديث" للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع،و"علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها" للدكتور مُحَمَّد أبي اللَّيث الْخَيْرآبادي. فإنَّ قراءةَ كلِّ ما ذُكِرَ من تلكم الكتب بالتَّأنِّي والاستيعاب؛ تُمكِّن الطالبَ مِن هذا العلم، وتَفتَح له الآفاقَ في مجاله بإذن الله تعالى[١٧].

٢) وأن يتمكَّن مِن "عِلْم الْجَرْح والتعديلِ" تَمَكُّناً تامّاً؛ لأنه مِن خلاله يَقدِر على معرفة ألفاظ التوثيق والتضعيف في الرَّاوي،وهي دقيقةُ الصِّياغةِ، ومُحَدَّدَةُ الدِّلالةِ، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نَقْد إسنادِ الحديث، فعن طريق هذا العلمِ تَحصُل للطالبِ المعرفةُ بمَنْزِلة الرَّاوِي الدقيقةِ جَرْحاً وتعديلاً، وكذلك بمعرفة زمنِ مَولِده ووفاتِه، والشُّيوخِ الَّذين سَمِعَ عنهم، ومَن لم يَسمَع مِنهم؛ لأنَّ له علاقةً وطيدةً بالاتِّصال والانقطاع. وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ العديدُ من الكتب، أذكر منها البعضَ التي تتميَّز برصانة المنهج وسهولةِ الأسلوب وحُسْنِ العِبارة. فمِن الكتب المختصَرة فيه: "خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل" للشيخ حاتم بن عارف العَوْنِي، و"الميسَّر في علم الجرح والتعديل" للباحث. وهما يتضمَّنان أهمَّ المباحث والمسائل والقواعد الأساسية في هذا العِلم، والتي يحتاج إلى معرفتها كلُّ مبتدئٍ في بداية عهده به.

أمَّا الكتب الموسَّعة فمنها: "أصول الجرح والتعديل" للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ مفيدٌ جِدّاً، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وعُني بتحقيق البحث في كثيرٍ من المسائل الشَّائكة المتعلّقة بهذا العِلم. و"ضوابطُ الجرح والتعديل" للشيخ عبد العزيز مُحَمَّد اللَّطِيف (ت١٤٢١هـ): وهو كتابٌ عظيمُ النفع كثيرُ الفوائد، يتضمَّن الكثيرَ من الأمثلة التطبيقية. و"المدخل إلى علم الجرح والتعديل" للشيخ حازم بن مُحَمَّد الشَّرْبِيني: وهو يشتمل على الموضوعات الدقيقة والمباحث المفيدة التي تَمُسّ إليها حاجةُ الطُّلاَّبِ في بدايات عهدهم بدراسة هذا العلم. و"الْمَدخَل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" للباحث: وهو يتميَّز عن الكتب السابقة ببعض التوسُّع في تعريف أهمِّ مباحث ومسائل هذا العلم مع التركيز على شرح وتفسير العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وترجمةِ أئمتِهما، وتعريفِ الكتب المتعلِّقة بهما.

[17] انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م)، ص: ١٠٤، ١١٣.

كذلك لا ينبغي أن تَفُوت الطالبَ مطالعةُ كتاب "الرَّفْع والتكميل في الجرح والتعديل" للشيخ عبد الحي اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ)، فهو لم يَستوعِب جميعَ مسائل هذا العلم، لكنه مع ذلك حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية لا سيما في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)[١٨].

٣) وأن يركِّز على قراءة مبحث "الحديث الْمُعَلّ" في كتب علوم الحديث المعتبَرة مِثل: "علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاح، و"فتح المغيث" للحافظ السَّخَاوِيّ، و"تدريب الرَّاوي" للحافظ السُّيُوْطِيّ من المتقدِّمين، و"منهج النَّقْد في علوم الحديث" للشيخ نور الدين عِتْر، و"تحرير علوم الحديث" للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع من المعاصرين.

٤) وأن يتوسَّع في قراءة الكتب المعاصرة في "عِلم عِلَل الحديث" بَدْءاً بما هو أسهَلُ منها أسلوباً وعرضاً لمحتوياته، مثل التي ستُذكَر في المبحث اللاَّحق.

٥) وأن يُكثِر من قِراءة كتب العِلَل النَّظرية والتطبيقية مِثل: "العِلَل الكبير" للإمام التِّرْمِذِيّ، و"العِلَل" للإمام ابن أبي حاتِم الرَّازي، و"العِلَل"و"الإلزامات والتَّتَبُّع" للإمام الدَّارَقُطْنِيّ. فيقرأ هذه الكتبَ قراءةً واعيةً مُستوعبةً، ويُحاوِل أن يقف على كُلِّ حديثٍ من أحاديثها، ويعرف سببَ إعلالِها وتصحيحِها، ويجب أن تكون قراءةُ تلك الكتبِ مع جَوْدِة الفَهْمِ، ودِقَّةٍ في النَّظر، وحِفْظِ الرِّجال الذين تَدُوْرُ عليهم الأسانيدُ، ومراتب الرُّوَاة وطبقاتِهم، وطُرُقِ وقرائن الترجيحِ وجَمْعِ طُرُقِ الحديث.

هذا منهجٌ علميٌّ مفيدٌ – بإذن الله تعالى – لدراسة هذا العِلم الجليل، فإن اتَّبَعَه الطالبُ؛ يَحصُل له الرسوخُ والتعمُّقُ فيه، وتتكوَّن لديه مَلَكَةٌ حديثيةٌ تُعينه على كشف العِلَل في أسانيد الأحاديث ومتونه.

المبحث الثالث: أهَمُّ الكتب المؤلَّفة في "علم عِلَل الحديث" قديماً وحديثاً:

يتناول هذا المبحث عرضاً مُوجَزاً لأهَمِّ ما أُلِّفَ في هذا العِلم من الكتب قديماً وحديثاً، مع إبراز ما لكلٍّ منها من الخصائص والمزايا.

المطلب الأول: الكتب القديمة في علم عِلَل الحديث:

لم يتعرَّض أحدٌ من العلماء المتقدِّمين لإفراد كتابٍ بالتأليف في "عِلْم عِلَل الحديث" وأصولِه وقواعده، غير أنَّ البعض منهم قد عرَّجوا في كتبهم على ذكر بعضِ أصول إعلال الأحاديث وليس كلِّها، ومن تلكم الكتب: "كتابُ التَّمْيِيْز"

[18] انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**، ص: ١١٤، ١١٧.

للإمام مُسْلِمٍ، و"العِلَل الصغير" للإمام التِّرْمِذِيّ، و"شرحه" للحافظ ابن رَجَبٍ، وهذا تعريفٌ مفصَّلٌ عن هذه الكتب الثلاثة التي كانت نواةَ التأليفِ في هذا العلم فيما بعد.

١). "**كتابُ التَّمْييْزِ**": للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ، أبي الْحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٦١هـ).

بيَّن الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتابِ أوهاماً وَقَعتْ مِن بعض الرُّوَاة في روايتهم للأحاديث، ثم ذكر أنَّ الغلط والسَّهو لم يَسلَم منهما كبارُ الحفّاظ، ثم ساق بعضَ الأحاديث الْمُعَلَّة، وهي موزَّعةٌ على ثلاثة أنواعٍ كالآتي:الأوّل: الأحاديثُ التي حَصَل في متونها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.والثاني: الأحاديثُ التي حَصَل في أسانيدها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.والثالث: الأحاديثُ التي حَصَل في أسانيدها ومتونها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.

وكلُّ مَن نَظَر في هذا الكتاب القيّم النفيس؛ لاحَظَ عُلُوَّ كَعْبِ مؤلّفه الإمام مُسْلِمٍ في علم العِلَل، وعَلِمَ أنَّ كتابه من أهَمّ كتب العِلَل، فهو – رحمه الله تعالى – يذكر عِلَّةَ الحديثِ بشيءٍ من الشرح والبَسْط والوُضوح لا نجده في غيره من الكتب في هذا الباب.

وللأسف أنَّ معظم هذا الكتابِ في عِداد المفقود. أمَّا ما عُثِرَ منه على قطعةٍ صغيرةٍ، فقد طُبع بتحقيق الشيخ الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي (ت١٤٣٩هـ) رحمه الله تعالى.

٢)"**العِلَلُ الصغير**": للإمام التِّرْمِذِيّ، أبي عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ).

وهو مُلحَقٌ بآخِر "جامعه"، ويُسَمَّى: "العِلَلَ الصغيرَ"، وقد ذكر فيه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ قواعدَوأصولاً عامَّةً في عِلم الحديث، وساقَ فيهأدلةً كثيرةً على وجوب الكلام في الرِّجال والعِلَل. كما أنه قسَّم فيه الرُّوَاةَ إلى أربعة أقسام كالآتي.

(أ)قومٌ من الثِّقَات الْحُفَّاظ الذين يَندُر الْخَطَأُ في حديثهم.

(ب)قومٌ من الثِّقَات الذين يَكثُر الغَلَطُ والْخَطَأُ في حديثهم.

(ج) قومٌ من جُلَّة أهل العِلْم غَلَب عليهم الْخَطَأُ والوَهَمُ فلا يُحْتَجُّ بحديثهم إذا انفردوا.

(د) قومٌ من الْمُتَّهَمِين وأصحابِ الغَفْلة،الذين لا يُحْتَجّ بهم. وفي الكلام عنهم رَكَّز التِّرْمِذِيُّ على تَفاوُت الْحُفَّاظ في الضَّبْط، وأثرِ ذلك على رواياتهم.

- وتكلَّم على الرِّواية بالمعنى واللَّفْظ، ووَضَع شروطاً لجواز الرِّواية بالمعنى.
- وفصَّل الكلامَ في أنواع تَحَمُّلِ الحديث.
- وتكلَّم عن الاختلاف في توثيق الرُّوَاة وتضعيفِهم.
- وتكلَّم عن الْمُرسَل وحُكْمِه واختلافِ العلماء في قَبول الْمَراسِيل.
- وتكلَّم عن اصطلاح "الْحَسَن" في كتابه "الجامع"، وحدَّد مفهومَه له، وكذلك ما اشتقَّ منه.

- وتكلَّم عن "الغريب" وأنواعه،وعن "زيادة الثِّقَة" في الْمَتْن والإسناد.

هذه هي مقاصدُ الإمام التِّرْمِذِيّ في كتابه "العِلَل الصغير"،فهو عند كلِّ مقصدٍ من هذه المقاصديذكر جملةً من الأخبار الْمُسْنَدَة. وهذه المقاصدُ تَخدِم حديثَ الثِّقَاتِ، وتُلقي ضوءاً باهراً على كتاب التِّرْمِذِيّ المعلَّل، فكانت بهذا داخلةٌ في عِلم العِلَل[١٩].

طُبع هذا الكتابُ لأوّل مَرّةٍ مستقلاً عن الأصل بتعليق وتقديم الشيخ سلمان الحسيني النَّدْوِي، وبمزيدٍ من اعتناء الباحث، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٣) "شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ": للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ، أبي الفَرَج، زَيْن الدين، عبد الرحمن بن أحمد الدِّمَشْقِيّ (ت٧٩٥هـ).

شَرَح فيه الحافظُ ابن رَجَب الْحَنْبَلِيّ كتابَ "العِلَل الصغير" – المذكور آنفاً – شرحاً مُوَسَّعاً قَيِّماً أتبعه بفوائد مُهِمَّةٍ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ تكون للكتاب تَتِمّةً، أراد بها تقريبَ عِلم العِلَل على مَن ينظر فيه.

وقسَّم ابنُ رَجَبٍ موادَ هذا الشرحِ في بابَيْن، وتَناوَلَ في الباب الأوّل كلامَ الإمامِ التِّرْمِذِيّ في "العِلَل الصغير" بالشرح والتوضيح والاستدراك والنَّقْد والتكميل والتمثيل.

أمَّا الباب الثاني من الكتاب فقد ذَكَر فيه جملةً جيدةً من الفوائد في عِلْم العِلَل وما يتصل به من أحوال الرُّوَاة. وبدأه ببيان مكانة عِلْم العِلَل من علوم الحديث،كما جَمَع فيه قواعدَ مُبَدَّدةً في عِلْم العِلَل، فكان بهذا أوّل مَن صنَّف كتاباً أفرد فيه قواعدَ العِلَل في الحديث، مثل التي أذكرها فيما يأتي:

قاعدةٌ: الصَّالِحون غيرُ العلماء يَغلِب على حديثِهم الوَهَمُ والغَلَطُ.

قاعدةُ:الفقهاء الْمُعْتَنُوْنَ بالرَّأي حتى يَغلِب عليهم الاشتغالُ به لا يَكادُون يَحفظَون الحديث.

قاعدةٌ: إذا روى الْحُفَّاظُ الأثباتُ حديثاً بإسنادٍ واحدٍ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخَر، فإنْ كان المنفردُمنهم ثقةً حافظاً فحُكْمُه قريبٌ من حُكْم زيادة الثِّقَة في الأسانيد والمتون.

قاعدةٌ:"قَتَادَةُ عن الْحَسَن عن النبيّ ﷺ" هذه السِّلْسِلَةُ لم يَثبُت منها حديثٌ أصلاً من رواية الثِّقَات.

قاعدةٌ: "يَحْيَى بن سعيد الأنصاريّ، عن سعيد بن الْمُسَيّب، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ" لم يَصِحَّ منها شيءٌ مُسْنَداً.

قاعدةٌ: كلُّ شيءٍ روى عُبَيْدَة السَّلْمَاني سِوَى رأيِه فهو عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

قاعدةٌ: حُذَّاقُ النُّقَّاد من الْحُفَّاظ لكثرة مُمارَستهم للحديث ومعرفتِهم بالرِّجال، وأحاديثُ كلٍّ منهم لهم

19انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٢٧/١).

فَهْمٌ خاصٌّ يَفهمُون به أنَّ هذا الحديث يُشبِه حديثَ فلانٍ، ولا يُشبِه حديثَ فلانٍ. فكان ابنُ رَجَبٍ أوّلَ مَن وَضَع مثلَ هذه القواعد في عِلْم العِلَل، ولَفَت نظرَ الباحثين إلى اتِّجَاهٍ جديدٍ في دراسة علوم الحديث يَنْصَبُّ على التقعيد[٢٠].

وهذه الكتب الثلاثة وإن لم تستوعب جميعَ مباحث "علم عِلَل الحديث"، لكنها مهَّدت الطريقَ فيما بعد إلى التأليف الموسَّع فيه، كما أنَّها ظلّت عوناً كبيراً للطُّلاَّبَ في فَهْم الأحاديث المعلَّة ومعرفةِ طريقة الأئمَّةِ النُّقَّادِفي إعلال الأحاديث.

المطلب الثاني: الكتب المعاصرة في "علم عِلَل الحديث":

وردت في بعض كتب مصطلح الحديث القديمة تعريفاتٌ مختصرةٌ عن هذا العِلم تحت نوع "الحديث الْمُعَلّ"، ومن تلكم الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

١) "معرفة علوم الحديث" للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): وهو أوَّلُ كتابٍ نوَّه فيه مؤلِّفُه بالعِلَل كنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم الحديث، وأفرد لها مبحثاً خاصّاً[٢١].

٢) و"علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاَح الشَّهْرَزُوْرِيّ: الذي عرَّف فيه "الحديثَ المعلَّ" تعريفاً مختصراً في حدود صفحتين مع ضرب أمثلة وقوع العلة في سند الحديث ومتنه[٢٢].

٣) و"نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر" للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني: الذي تحدَّث فيه عن "الحديث المعلّ" بغاية من الإيجاز[٢٣].

٤) و"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للحافظ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي: الذي بسط الكلامَ في تعريف "الحديث المعل" مع الأمثلة، وتكلَّم عن أهمية هذا النوع وغموضه كلاماً نفيساً[٢٤].

٥) و"تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي" للحافظ جلال الدين السُّيُوطي: الذي أسهب في تعريف "الحديث المعلّ"، وذكر أهميتَه بين أنواع أخرى للحديث في ضوء أقوال الأئمّة، وذكر بعضَ قواعد كشف العلة مع الأمثلة[٢٥].

---

[20] انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق كتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (١/٢٠).

[21] نظر: الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: ١١٢، ١١٩.

[22] انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، النوع الثامن عشر، ص: ٨٩.

[23] انظر: ابن حجر العسقلاني، **شرح النخبة**، ص: ٥٩، و ٩٢.

[24] انظر: السخاوي، مُحَمَّد بن عبدا لرحمن المصري، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: (٢/٤٧، ٦٩).

ثم بدأ الاعتناءُ متأخّراً جدّاً بإفراد الكتب بالتأليف في تعريف تلك الأصول والقواعد كعِلْمٍ مستقلٍّ، وظهر فيه العديدُ من الكتب المفيدة، وهذا مُوجَزٌ عن بعض أهَمِّها:

(أ) الكتبُ التي أُفرِدَتْ بالتأليف في "عِلم عِلَل الحديث":

١)**"لَمَحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث"**: للدكتور نور الدين عِتْر الْحَلَبِيّ.

وهو مِن أوائل الكتبِ التي ظهرت في هذا العِلْمِ، فقد تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن العِلَّة وعلم العِلَل وأهميته وتاريخه ومصادره، ثم عرض صُوَراً من العِلَّة، وتكلَّم عن أسبابها وطُرُقِ اكتشافها، ثم عن أنواعها من حيث موضعها وأثرها، كما وضَّح أيضاً أهمَّ معالِمِ هذا العِلْم بالأمثلة والشَّواهد.

٢) "**كتابُ تعليل العِلَل لذَوِي الْمُقِلّ**": للشيخ عبد السَّلام بن مُحَمَّد عَلُّوْش.

اعتنى فيه المؤلِّفُ ببيان قواعد هذا العِلْمِ من خِلال استقراء كتب العِلَل القديمة، وإثباتِ مئة نوعٍ من أنواع العِلَل، مع دراسةٍ لمنشأ عِلْم العِلَل، وأوَّلِ المتكلِّمين فيه، والكتبِ المصنَّفة في ذلك، وذَكَر أنواعَ الترجيحِ في الرِّوايات الْمُعَلَّة، ثم اختصر الكتابَ في نحو مئة بيتٍ في قصيدةٍ لامِيَّةٍ.

٣) "**عِلَلُ الحديث بين القواعد النَّظَرية والتَّطبيق العَمَلِيّ**": للدكتور مَعْبَد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نَصْر الدَّسُّوْقِيّ اللَّبان.

عرَّف المؤلِّفان في مستهلِّ هذا الكتابِ تعريفاً جامعاً للحديث الْمُعَلّ، وتحدَّثا عن خطوات الكشف عن العِلَّة وعن أقسامها وأهمِّ أجناسها، ثم بَيّنا أهميةَ معرفةِ عِلم العِلَل وفوائد دراسته، كما قاما أيضاً بإعداد النماذج التطبيقية للعِلَّة.

٤) "**العِلَّةُ وأجناسها عند المحدِّثين**": للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحُوْ.

يشمل هذا الكتابُ تعريفاً مُوَسَّعاً وشاملاً لأجناس العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية التي استخرجها المؤلِّفُ من بطون كتب الفنِّ والتواريخ والتراجم، بينما لم يُعرِّف غيرُه من المؤلِّفين في كتبهم أكثرَ من عشرة أجناسٍ.

٥) "**عِلْمُ عِلَل الحديث ودورُه في حِفظ السُّنَّة النبوية**": للدكتور وَصِيّ الله مُحَمَّد عَبَّاس.

وهي رسالةٌ مُختصَرةٌ تعرِّف بعضَ عيون مسائل هذا العِلْم وأقسامَه، وتبيِّن أهميتَه وأسبابَ وقوع العِلّة في الحديث، وتشتمل أيضاً على بعض أمثلة تطبيقية للعِلَل.

٦) "**عِلْمُ عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمّته وكتبه**" للباحث.

---

[25] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **تدريب الراوي بشرح تقريب النَّواوي**، النوع الثامن عشر: (١/٤٠٧، ٤٢٧).

يتناول هذا الكتابُ تعريفاً جامعاً لأهَمّ مباحث هذا العلمِ، فقد وزَّعها المؤلِّفُ على خمسة أقسامٍ، أوّلها بمثابة مَدْخَلٍ تمهيديٍّ يعرِّف "عِلْمَ عِلَل الحديث" مِن أبرز جوانبِه. والثاني يعرِّف "العِلَّةَ" تعريفاً مُوَسَّعاً من حيث اللُّغَة والاصطلاح، ثم يتكلَّم عن مَيادِين العِلَّةِ، ثم يذكر أهَمَّ أقسامِ العِلَّة القادِحَة وغيرِ القادِحَة من حيث وُقوعِها في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه. والثالثُ يبيّن أسبابَ وُقُوعِ "العِلَّةِ" في الأحاديث، وأهَمَّ قَواعِد كَشْفِ "العِلَّة"، وقرائن إعلال الأحاديث. والرابعُ يُترجِم لأشهَرِ وأجَلِّ أئمَّةِ العِلَل عبر القرون الهجرية مع إبراز مكانتِهم في هذا المجال، وذِكْرِ ما لهم فيه من المؤلَّفات القيّمة المميَّزة. والخامسُ يعرِّف أهَمَّ أنواعِ كتبِ عِلَل الحديث، والكتبِ التي تعرِّف عِلْمَ العِلَلِ.

٧) "**الموسوعة العلمية الشاملة في علم عِلَل الحديث**": للدكتور السيد إبراهيم متولّي.

يشتمل هذا الكتابُ على أربعة أجزاءٍ، أوَّلها يَخْتَصُّ بتأصيل هذا العِلم بعنوان: "فتح المغيث بتأصيل علم عِلَل الحديث"، والثاني يُلقي الضوءَ على تاريخه بعنوان: "تاريخ علم عِلَل الحديث الشريف"، والثالث يُترجِم لأئمَّة ونُقَّاد عِلَل الحديث بعنوان: "طبقات نُقَّاد عِلَل الحديث"، أمَّا الرابع فهو يعرِّف بكتب عِلَل الحديث بعنوان: "المدخل إلى كتب عِلَل الحديث". لم يتيسَّر لي الوقوف على هذا الكتاب لأتحدَّث عن خصائصه.

٨) "**شرحُ عِلَل الحديث مع أسئلةٍ وأجوبةٍ في مصطلح الحديث**": للأستاذ أبي عبد الله مصطفى بن العَدَوِي.

راعَى فيه المؤلِّفُ مستوى المبتدئين في هذا العلم، وقدَّم فيه بأسئلةٍ وأجوبةٍ في مصطلح الحديث، ودَرَس بعضَ عِلَل الأحاديث، وناقش أسانيدَها.

٩) "**الوجيزُ في عِلْم عِلَل الحديث**": للدكتور مصطفى أبي زَيْد محمود.

تحدَّث فيه المؤلِّفُ باختصارٍ عن أَوَّلِيَّات هذا العِلْم مِن أصوله وقواعده وقرائن الترجيح، وسَرَد أسماءَ بعضِ كتبه الْمُهِمَّة، وتوسَّع في تعريف بعض أهَمِّها، ثم ذكر في آخِر الكتابِ أمثلةً تطبيقيةً للأحاديث الْمُعَلَّة.

١٠) "**الميسَّر في عِلم عِلَل الحديث**": للباحث.

وهو أسهَلُ وأوجَزُ الكتبِ في هذا العِلْم، يعرِّف بمباحث ضرورية مفيدة ينبغي الوقوفُ عليها لِمَن لم تسبق له القراءةُ فيه، مثل: قواعد كشف العِلَل في الأحاديث، وقرائنِ إعلالها، وتراجم مختصَرة لأشهَر أئمَّةِ العِلَل، وسَرْد لأسماء أهَمِّ كتبها.

كذلك ثَمَّة مقدِّماتٌ مفيدةٌ لكتب العِلَل يجب على الطالبِ الوقوفُ عليها، ولا سِيّما: "العِلَل في الحديث: دراسةٌ منهجيةٌ في ضوء شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ لابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ" للدكتور هَمّام بن عبد الرحيم سعيد: وهو مقدِّمته المتميّزة المفيدة في تحقيقه لكتاب "شرح عِلَلِ التِّرمذي" لابن رَجَبٍ، وتُعتبَر من أوائل الدراسات العصرية لعِلْم عِلَل

الحديث. و"مقدّمةُ كتاب "العِلَل لابن أبي حاتِم": للشَّيْخَيْن الدكتور سَعْد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجُرْسِيّ: وهي مقدّمةٌ علميةٌ قيمةٌ، تعرِّف "عِلْمَ العِلَل" مِن أبرز وأجلى جوانبه، وتتضمَّن العديدَ من الفوائد الغزيرة فيه.

(ب) الكتبُ التي تناولت بعضَ الْمَباحِث الْمُهِمَّة في "عِلْم عِلَل الحديث":

هذه الكتبُ في الحقيقة دراساتٌ علميةٌ مُوسَّعةٌ في العِلَل، وقد تناولت بعضَ المباحث المهمّة في هذا العِلم إلى جانب تركيزها على جوهر الموضوع، ولا غِنًى عنها للطالب، ومن تلكم الكتب:

١)"عِلْمُ عِلَل الحديث من خلال كتاب (الوَهَم والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام لابن القَطَّان الفاسِيّ)": للدكتور إبراهيم بن الصِّدِّيق الغُمَارِيّ (ت١٤٢٣هـ).

رَكَّز فيها المؤلِّفُ على التعريف بشخصية الإمام أبي الحسن علي بن محمَّد الكُتَامِيّ المعروف بابن القَطَّان (ت٦٢٨هـ) ومكانته العلمية في ميدان العِلَل، وقارَنَ بين كتابه "بيان الوَهَم والإيهام..." وكتابِ "الأحكام" للإمام عبد الحقّ الإشبِيْلِيّ المعروف بابن الخَرَّاط (ت٥٨١هـ)، ووَضَّح الأُسُسَ التي بَنَى عليها ابنُ القَطَّان نظرَه وكتابَه هذا في مجال النقد والإعلال، والجرح والتعديل.

كما درس المؤلِّفُ في مستهلّ هذا الكتاب عن "عِلْم عِلَل الحديث" دراسةً عميقةً تتناول أبرز جوانبه، وتحدَّث عن مكانةِ عِلْم العِلَل من علوم الحديث، وأنواعِ العِلَل في الإسناد، والتأليف والمؤلَّفات في هذا العِلْم.

٢) "معرفةُ مَدَارِ الإسناد وبيانُ مكانتِه في عِلْم عِلَل الحديث": للشيخ مُحَمَّد مُجِيْر الخطيب الحسني.

يحتوي هذا الكتاب على جميع المباحث والمسائل والقضايا المرتبطة بمدار الإسناد، كما عرَّف فيه المؤلِّفُ بعِلْم العِلَل تعريفاً جامعاً، واعتنى ببيان الاختلافِ بين الرُّوَاة في الطُّرُق والألفاظ، والتنبيهِ على الاتِّصال والانقطاع والتدليس والإرسال وما انفرد به الرُّوَاةُ من الأحاديث ونحوِ ذلك، كذلك فقد اهتمَّ فيه أيضاً بإيراد النوادر والغرائب والفوائد العلمية المدعَمة بالشواهد الحديثية.

٣) "أَثَرُ عِلَل الحديث في اختلاف الفقهاء": للدكتور ماهِر ياسِيْن الفَحْل.

حصر فيه المؤلِّفُ كلَّ ما يُعَدُّ عِلَّةً عند المحدِّثين، وما يشبه ذلك عند الفقهاء مِمَّا يُعَدُّ وجودُه مانعاً من العمل به؛ ومن خلال ذلك فقد وُفِّقَ المؤلِّفُ في هذا الكتابِبالرَّبْط بين عِلْمَي"الحديث" و"الفِقْه".

خاتمة البحث:

وقد توصَّلت مِن خلال إعدادي هذا البحث إلى بعض النتائج، وأهمّها كالآتي:

١) أنَّ هذا العِلم مِن أجَلِّ العلوم وأدَقِّها في الحديث؛ لكونه يَبحَث في الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضة التي تَقدَح في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه مع أنَّ ظاهرها منها السَّلامةُ.

٢) وأنَّه يختصّ بأحاديث الثِّقَاتِ دُوْنَ غيرهم؛ لأنه يفتِّش عن العِلَّة في أحاديث الرُّوَاة الثِّقَات على الأَغْلَب.

٣) وأنَّه ليس كِهَانةً ولا إلهاماً كما يُفهَم من أقوال بعض الأئمَّة النُّقَّاد، وإنَّما هو علِمٌ يَرزُقه اللهُ تعالى مَن تفرَّغ لطلبه بجدٍّ واجتهادٍ وصبرٍ ومُثابَرةٍ.

٤) وأنَّه يكوّن عند طُلاَّب الحديث النبوي مَلَكَةًقويةً في الحديث النبوي، ويولِّد لديهم الْحِسّ القَوِيَّ في نَقْد المرويَّات.

٥) وأنَّ مِن خلاله يتأتَّى للطُّلاَّبِ الاطِّلاعُ على الأسباب التي وقعت لأجلها العِلَّةُ في أحاديث الثِّقات، وعلى القواعد المهمَّة التي تُعِينهم على الكشف عن مواطن العِلَل في الأحاديث النبوية سنداً ومَتْناً، كما أنه يُرشِدهم أيضاً إلى بعض أهمّ القرائن لإعلال الحديث النبوي.

٦) وأنَّه يُتيح للطُّلاَّب فرصةَ التطبيق العَمَلِيّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث.

٧) وأنَّه لم يكن موضعَ الاهتمامِ الكبيرِ لدى العلماء المتقدِّمين، حيث لم يُفردوه بالتأليف، إنَّما تكلَّموا عن بعض عيون مسائله ومباحثه في كتبهم ضِمْنَ تعريفاتهم المختصَرة لأنواع علوم الحديث، الأمرُ الذي دفع بعضَ العلماء المعاصِرين إلى إفراد هذا العِلم بالتأليف، فظهر لهم فيه العديدُ من الكتب المفيدة.

٨) وأنَّه رُغْمَ أهميةٍ كبيرةٍ وفوائد غزيرة ما زال غير مُعتنًى بتدريسه في الجامعات الماليزية، فالحاجَّةُ ماسَّةٌ إلى التوجُّه لتدريسه كمادَّةٍ مستقلّةٍ في المقرَّرات الدراسية لأقسام القرآن والحديث في تلك الجامعات، وكذلك إلى التوجُّه بالتأليف العلميّ في تسهيل مباحثه وتبسيطها مع مزيدٍ من الأمثلة التوضيحية والتطبيقات العَملية للأحاديث الْمُعَلَّة في متونها وأسانيدها.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيّه المصطفى، وخاتمِ أنبيائه، وأفضلِ مُرسَليه: سيّدنا مُحَمَّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرة وأصحابه الكِرام أجمعين، وآخِرُ دعواي أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

١) ابن أبي حاتم الرَّازي، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي. **علل الحديث**. القاهرة: الدار السلفية. ط١. د.ت.

٢) ابن حِبَّان، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي. **صحيح ابن حبان**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢. ١٤١٤هـ.

٣) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري. **شرح النخبة**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. القاهرة: دار البصائر. ط٣. ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤) ابن رَجَبٍ الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. **شرح علل الترمذي**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بيروت: دار الملاح. ط١. د.ت.

٥) ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِي، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. **علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر. ط١. ١٤٢١هـ.

٦) ابن عَدِيٍّ، عبد الله الجرجاني. **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: يحيى مختارعزاوي. بيروت: دار الفكر، ط١. ١٤٠٩هـ.

٧) ابن مَعِين، أبو زكريا يحيى بن مَعِين البغدادي. **تاريخه**. برواية عباس الدوري. تحقيق: الدكتور أحمد مُحَمَّد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط١. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨) ابن مُفلِح المقدسي، عبد الله مُحَمَّد الحنبلي. **الآداب الشرعية والمنح المرعية**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٩) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. ط٣. ١٤١٤هـ.

١٠) البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفي. **الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٥. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١١) البَيْهَقِي، أحمد بن الحسين الخسروجردي. **السنن الكبرى**. تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٢م.

١٢) التِّرْمِذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة السلمي. **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط١. ١٤٢٠هـ.

١٣) الْجُرْجاني، الشريف علي بن مُحَمَّد. **كتاب التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي. ط٤. ١٤١٨هـ.

١٤) الحاكم النَّيْسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الضَّبي. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور معظم حسين. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر. ط١. ١٣٧٣هـ.

١٥) الذَّهبي، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٠١هـ.

١٦) السخاوي، أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن المصري. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور مُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد. الرياض: مكتبة دار المنهاج. ط١. ١٤٢٦هـ.

١٧) السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله. الرياض: دار العاصمة – الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ.

١٨) الصَّبَّان، مُحَمَّد بن علي أبي العرفان.**حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم**. القاهرة: مصطفى الحلبي. ط١. ١٣٥٧هـ – ١٩٣٩م.

١٩) الطَّحَّان، محمود الحلبي. **تيسير مصطلح الحديث**. الرياض: مكتبة المعارف. ط ٨. ١٤٠٧هـ.

٢٠) عِتْر، نور الدين الحلبي. **أصول الجرح والتعديل**. دمشق: دار اليمامة. ط١. ١٣٢٢هـ.

٢١) عِتْر، نور الدين الحلبي. **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**. **دمشق**: دار القلم. ط٢. ١٤١٧هـ.

٢٢) عِتْر، نور الدين الحلبي. **منهج النقد في علوم الحديث**. بيروت: دار الفكر. ط٣. ١٤١٨هـ.

٢٣) العَوني، حاتم بن عارف. **المدخل إلى فهم علم ا لعلل**. (محاضرة مسجَّلة).

٢٤) الغَوْري، سيد عبد الماجد. **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**. بيروت: دار ابن كثير. ط١. ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.

٢٥) الغَوْري، سيد عبد الماجد. **الميسَّر في علم الرجال**. سلانجور (ماليزيا): دار الشاكر . ط٥. ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.

٢٦) الفيروزآبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. تحقيق: نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٨. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٧) الكَفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. تحقيق: عدنان درويش ومُحَمَّد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢. ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٢٨) مُحَمَّد عجاج الخطيب. **أصول الحديث علومه ومصطلحه**. جدة: دار المنارة. ط٧. ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٩) معبد عبد الكريم ومُحَمَّد نصر الدسوقي اللبان. **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**. القاهرة: مكتبة الإيمان. ط١. ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م.

٣٠) الوُرَيْكات، عبد الكريم. **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**. الرياض: مكتبة أضواء السلف. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣١) وصي الله بن مُحَمَّد عباس. **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**. القاهرة: دار الإمام أحمد. ط١. ١٤٢٦هـ.